مراجعة نقدية للأدبيات حول التحولات الاقتصادية وأثرها على استقرار الأسرة القطرية والحلول القانونية الداعمة للتماسك الأسري في ضوء الشريعة الإسلامية

A Critical Review of the Literature on Economic Transformations and Their Impact on Qatari Family Stability, and the Legal Solutions Supporting Family Cohesion, in Light of Islamic Sharia

10.35781/1637-000-185-006

د. تركي عبيد المري وآخرون*

*الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة - جامعة قطر

قائمة المجموعة البحثية

اسم الباحث	الدرجة العلمية	المؤسسة التعليمية
د. تركي عبيد المري (الباحث الرئيس)	أستاذ مساعد	جامعة قطر
د. حمزة مصطفى يعقوب	أستاذ مساعد	كلية الحقوق والعلوم الإسلامية الأهلية (المدينة المنورة)
أ. أنوار نجيب سليمان	محاضرة	جامعة قطر
د. عمر عثمان الخطيب	أستاذ مساعد	جامعة قطر
د. عائشة هادي الراشدي	أستاذ مساعد	جامعة قطر
د. سارة حمد القرح	أستاذ مساعد	جامعة قطر
د. بدران بن لحسن	أستاذ باحث مشارك	جامعة قطر
د. زكريا عبد الهادي	أستاذ مشارك	جامعة قطر
د. عبيد الله محجوب	أستاذ باحث مساعد	جامعة قطر
د. لينا ماريا مولر	أستاذة باحثة مساعدة	جامعة قطر
أ. بثينة محمد الكواري	محاضرة	جامعة قطر

ISSN : 2410-1818

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم مراجعة نقدية للأدبيات التي تناولت أثر التحولات الاقتصادية المتعاقبة على استقرار الأسرة القطرية والحلول القانونية الداعمة لتماسكها، وصولاً إلى تحديد الفجوات البحثية والتشريعية فيها تمهيداً لدراسة ميدانية لاحقة. واعتمد البحث أربعة مناهج متكاملة: الوصفي التحليلي، والتاريخي، والمقارن، ومنهج المراجعة النقدية للأدبيات بوصفه الرافد الأساسي، باستقراء نحو خمسين دراسة من قواعد بيانات أكاديمية ومجلات محكمة ومراكز متخصصة، امتدت من أواخر الثمانينيات إلى الوقت الراهن.

وقد بيّنت نتائج الأدبيات السابقة أن هذه التحولات، ورغم تحقيقها رفاهاً مادياً غير مسبوق وتمكيناً مهنياً للمرأة، أفرزت تحديات هيكلية كبرى؛ أبرزها "صراع الأدوار" لدى المرأة العاملة، والنزعة الاستهلاكية المفرطة التي أدت لتراكم الديون وارتفاع معدلات الطلاق، والاعتماد شبه الكلي على العمالة المنزلية الآسيوية مما أثر على الهوية الثقافية للأطفال، وظهور فجوة قيمية بين الأجيال. وتلخصت توصياتها في سنّ تشريعات للعمل المرن، وتوفير حضانة مؤسسية، وتقنين تكاليف الزواج، وإلزامية الوساطة الأسرية قبل الطلاق.

وقد ناقش هذا البحث تلك الأدبيات مناقشة نقدية، مشيراً إلى جوانب تستحق مزيداً من العناية، منها: غلبة نزوع بعضها إلى حلول قد لا تنسجم مع قطعي الشريعة، وقلة ما يضبط الاستلهام من التجارب الغربية فيها، ونزوع بعضها إلى النظر للعلاقة الأسرية من زاوية مادية بحتة، وحاجة تقسيم الأعباء المالية المستجدة بين الزوجين إلى مزيد من التأصيل الفقهي؛ على أن تُعالَج هذه الجوانب بتفصيل أوسع في دراسة ميدانية لاحقة إن شاء الله.

الكلمات المفتاحية: الأسرة القطرية، التحولات الاقتصادية، الاستقرار الأسري، الشريعة الإسلامية، المراجعة النقدية للأدبيات، قوانين الأسرة.

ISSN : 2410-1818

A Critical Review of the Literature on Economic Transformations and Their Impact on Qatari Family Stability, and the Legal Solutions Supporting Family Cohesion, in Light of Islamic Sharia

Dr. Turki Obaid Al-Marri et al

ABSTRACT

This research aims to provide a critical literature review on the impact of successive economic transformations on Qatari family stability and the legal solutions supporting its cohesion, identifying research and legislative gaps to inform a subsequent field study. The research adopts four integrated methods: descriptive-analytical, historical, comparative, and critical literature review as the primary approach, surveying approximately fifty studies drawn from academic databases, peer-reviewed journals, and specialized centers, spanning the late 1980s to the present.

Findings from prior literature show that these transformations, despite achieving unprecedented material welfare and professional empowerment for women, generated major structural challenges: notably "role conflict" among working women, excessive consumerism leading to debt accumulation and rising divorce rates, near-total reliance on Asian domestic workers affecting children's cultural identity, and an emerging generational value gap. Their recommendations centered on flexible-work legislation, institutional childcare, regulating marriage costs, and mandatory family mediation before divorce.

This research offered a critical discussion of that literature, pointing to aspects meriting further attention, including: a tendency in some of it toward solutions that may not always align with definitive Sharia principles, limited guidance on how Western experiences are drawn upon, a tendency in some studies to view family relations in narrowly material terms, and a need for fuller jurisprudential grounding in dividing newly emerged financial burdens between spouses; matters to be explored more fully in a subsequent field study, God willing.

Keywords: Qatari Family, Economic Transformations, Family Stability, Islamic Sharia, Critical Literature Review, Family Law.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن الأسرة تُعد الخلية الأولى واللبنة الأساسية لبناء أي مجتمع إنساني؛ فهي الإطار الشرعي والاجتماعي الذي يغرس القيم ويحقق الاستقرار النفسي والمادي للأفراد.

وفي منطقة الخليج العربي عموماً، ودولة قطر على وجه الخصوص، حظيت الأسرة باهتمام بالغ مستمد من الشريعة الإسلامية والدستور القطري الذي نص في مادته الحادية والعشرين على أن الأسرة أساس المجتمع. إلا أن الاكتشافات النفطية وما تلاها من تحولات اقتصادية جذرية، وانتقال المجتمع من مرحلة الغوص على اللؤلؤ والتجارة البسيطة إلى مرحلة الدولة الريعية، ثم مؤخراً إلى اقتصاد المعرفة المتنوع ضمن رؤية 2030، أحدثت تحولات عديدة في البنية الاجتماعية والثقافية للأسرة القطرية.

هذه التحولات، رغم ما جلبته من رفاه مادي غير مسبوق، وتطور تعليمي، وتمكين مهني للمرأة، أفرزت تحديات مست بنية الأسرة، ووظائفها، واستقرارها، وأعادت تشكيل هويتها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التعارض الظاهر بين الوفرة الاقتصادية والرفاه المادي وتطور البنية التحتية الذي حققته دولة قطر، وبين ظهور مؤشرات على تصدع في بعض جوانب الاستقرار الأسري، مثل ارتفاع معدلات الطلاق، والنزعة الاستهلاكية المفرطة، والاعتماد المفرط على العمالة المنزلية والمربيات، وصراع الأدوار نتيجة خروج المرأة للعمل.

وتتبلور المشكلة في التساؤل الرئيس التالي: ما هو أثر التحولات الاقتصادية على استقرار الأسرة القطرية، وكيف يمكن قراءة هذه الآثار من خلال الأدبيات السابقة لتأسيس منطلق نحو قوانين داعمة للتماسك الأسري في ضوء الشريعة الإسلامية مقارنة بالتجارب الدولية؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. **الأهمية العلمية:** يسد هذا البحث فجوة في المكتبة العربية بتقديم "مراجعة نقدية" للأدبيات التي تناولت تقاطع التحولات الاقتصادية مع البنية الأسرية والقانونية في قطر، راصداً التطور التاريخي، والاجتماعي، والاقتصادي والتشريعي.
2. **الأهمية العملية:** يقدم البحث لصناع القرار والمشرعين في دولة قطر إضاءات مبنية على الأدلة لسن قوانين وسياسات اجتماعية - كسياسات التوازن بين العمل والأسرة، وقوانين تنظيم المساهمة المالية للزوجين - تحمي الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

ISSN : 2410-1818

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. رصد وتحليل التحولات الاقتصادية في الخليج وقطر وانعكاساتها التنموية.
2. استجلاء مفهوم استقرار الأسرة القطرية ونقاط قوتها وتغير هيكلها.
3. النقد والتحليل المعمق لآثار التحولات الاقتصادية على الاستقرار الأسري.
4. بيان أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة القطرية.
5. استعراض التجارب الدولية في القوانين التي تحل مشكلات أثر التحول الاقتصادي على الأسرة.
6. اقتراح توصيات قانونية تدعم التماسك الأسري وتتوافق مع الشريعة الإسلامية.

حدود البحث

- **الحدود المكانية:** دولة قطر، مع إشارات للسياق الخليجي والعربي والدولي للمقارنة.
- **الحدود الزمانية:** التحولات الممتدة من مرحلة ما قبل النفط وصولاً إلى التطورات المعاصرة ورؤية قطر 2030.
- **الحدود الموضوعية:** مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية وأثرها الاجتماعي والقانوني على الأسرة.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على جملة من المناهج العلمية المتكاملة المناسبة لطبيعته ومساره، على النحو الآتي:

أولاً: المناهج المعتمدة

يستند هذا البحث إلى أربعة مناهج علمية متكاملة:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لاستقراء الأدبيات السابقة وتحليل مضامينها، ورصد آثار التحولات الاقتصادية على البنية الأسرية القطرية.
- **المنهج التاريخي:** لتتبع مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر والخليج وانعكاساتها على الأسرة عبر الزمن.
- **المنهج المقارن:** للموازنة بين التجارب التشريعية الدولية والإقليمية والمنظومة القانونية القطرية في ضوء الشريعة الإسلامية.
- **منهج المراجعة النقدية للأدبيات** (Critical Literature Review): الذي يُمثّل الرافد الأساسي لهذه الورقة البحثية؛ إذ لا يقتصر على عرض الدراسات السابقة وتلخيصها، بل يتجاوز ذلك إلى تقييمها

ISSN : 2410-1818

ونقدها وكشف ما تنطوي عليه من فجوات بحثية ومنهجية وتشريعية، وعرضها على المعايير البحثية والشرعية المعتمدة في هذا البحث.

ثانياً: مصادر البيانات

اعتمد البحث في بناء قاعدته المرجعية على جملة من المصادر العلمية الموثوقة، أبرزها: قواعد البيانات الأكاديمية الرقمية كـ"دار المنظومة"، ومنصة "أرسيف"، وما في حكمها. والمجلات المحكّمة الصادرة عن الجامعات القطرية والخليجية. وإصدارات المعاهد والمراكز المتخصصة في شؤون الأسرة، وفي مقدمتها معهد الدوحة الدولي للأسرة. وكذلك الكتب والدراسات المتخصصة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث.

ثالثاً: الكلمات المفتاحية

أبرزها:

- الأسرة القطرية،
- التحولات الاقتصادية،
- الاستقرار الأسري،
- الشريعة الإسلامية،
- المراجعة النقدية للأدبيات،
- قوانين الأسرة.

رابعاً: حجم الدراسات المُراجَعة

استُقرئ في إعداد هذا البحث عدد كبير من الدراسات والبحوث ذات الصلة باللغتين العربية والإنجليزية، وانتُقي منها ما يقارب خمسين دراسة وبحثاً وفق المعايير الآتية.

خامساً: معايير الإدراج والاستبعاد

اشتُرط في الدراسات المختارة جملة من المعايير، أبرزها:

- وثاقة صلتها بموضوع البحث وأهدافه.
- أن تكون ذات مصداقية في المجال البحثي، كالمنشورة في مجلات محكّمة ذات معايير علمية معتمدة، أو صادرة عن مؤسسات بحثية موثوقة.
- الاعتداد بمؤلفات المتخصصين في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وقانون الأسرة، وغير ذلك.
- تجنب الاعتماد على الدراسات التي تُظهر تحيزاً منهجياً أو أيديولوجياً صريحاً يُخل بموضوعية النتائج، مع الاستفادة منها في باب النقد وكشف الفجوات.

ISSN : 2410-1818

سادساً: شواهد الدراسات السابقة

لم نقف على دراسة تناولت موضوع البحث المقترح بعينه، وإنما تناولت بعض الأدبيات مباحثَ ذات تعلق بالمشروع، نسرد بعض أهم البحوث في كل باب:

1. التحولات الاقتصادية:

من أهم تلك البحوث: أطروحة الدكتوراه للباحثة فاطمة علي بعنوان "The Impact of Economic Transformations on the Development of the Status of Women in the Arabian Gulf: The Case of Qatar and Bahrain". ويتميز بنظرة سوسيولوجية وتاريخية في تحليل التحولات الاقتصادية في الخليج على وجه العموم وقطر على وجه الخصوص، منتقلاً من نموذج الدولة الريعية التقليدي إلى النيوليبرالية و"الريعية المتأخرة"، وموضحاً أثر هذا الانتقال على هياكل العمل ودخول المرأة القوية إلى السوق. ويمنح مشروعَنا المنطلقَ الهيكلي والنظري الصلب لفهم الجذور الرأسمالية التي فرضت واقعاً اقتصادياً واستهلاكياً جديداً على الأسرة، مما يساعدنا على نقد الأدبيات السابقة التي عجزت عن ربط التحول المادي الكلي بالتغير القيمي والأسري الجزئي بشكل عميق.

2. استقرار الأسرة القطرية:

من أهم تلك البحوث: رسالة الماجستير للباحث جمعة صالح الكربي الموسومة بـ"قوامة الرجال على النساء في كتب التفسير: دراسة تحليلية تطبيقية على المجتمع القطري". ويتميز هذا البحث بتقديم دراسة بينيّة فريدة تمزج بين التأصيل التفسيري الشرعي والواقع السوسيولوجي الميداني في قطر؛ حيث يعيد تفكيك مفهوم "القوامة" مبيناً بأدلة الميدان المفسّرة أنها مسؤولية رعاية، وتكليف مادي، وإشراف، وتوجيه، وليست سلطة تسلط أو قهر. ويشكل الركيزة الهيكلية والشرعية لبحثنا في فهم عوامل الاستقرار؛ فهو ينقل ثقل مراجعتنا من مجرد رصد السمات السلوكية والاجتماعية الظاهرية للتماسك الأسري إلى تأصيل المرجعية التشريعية الحاكمة للحقوق والواجبات الزوجية، بوصفها صمام الأمان الحقيقي الذي يحمي الكيان العائلي من الهزات المعاصرة.

3. أثر التحولات الاقتصادية على استقرار الأسرة القطرية:

من أهم تلك البحوث: دراسة الدكتورة منيرة الرميحي بعنوان "أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية". ويتميز برصد أثر مشروعات التنمية والصناعة والانفتاح الاقتصادي الفعلي (مثل مشروع قطر غاز) على تحول نمط السكن والمعيشة من البساطة المترابطة إلى الرفاهية المفرطة والنزعة الاستهلاكية. ويقدم نموذجاً تطبيقياً دقيقاً لـ"تسليع العلاقات الأسرية" وضغوط الديون والنزعة الاستهلاكية وتأثيرها المباشر في إضعاف علاقات الجيرة والترابط الأسري الحميم، مما يعزز نقدنا المنهجي للأدبيات التي تعاملت مع العلاقات الزوجية بنظرة نفعية مادية.

ISSN : 2410-1818

4. أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة:

من أهم تلك البحوث: التشارك بين دراسة الدكتور عبد الحميد الأنصاري، والباحثة نور حمد الحجايا، والدكتور حسن البراوي الموسومة بـ "تحليل الأحكام القضائية الصادرة عن دوائر الأسرة في المحاكم القطرية في إطار رصد تطبيق قانون الأسرة"، ورسالة الماجستير للباحث سعيد محمد برمان الموسومة بـ "أثر العمالة الوافدة السلبي على المجتمع القطري." وتتميز الدراستان بالجمع بين التقييم التجريبي الفعلي للأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الأسرة بعد صدور القانون رقم 22 لسنة 2006، وبين نقد القوانين والقرارات الإسكانية والخدمية المؤثرة كقوانين سداد قروض الإسكان، وقوانين تنظيم العمالة المنزلية وضبط تدفقها. وتمكننا هذه المقاربة من رصد "الفجوة السوسيو-قانونية" بشكل كامل، وكشف التعارض بين النصوص التشريعية والتطبيق القضائي في المنازعات المالية والزوجية، ونقد الفجوة التنظيمية والقانونية في حماية الأمن الأسري والتربوي في مواجهة تحديات السكن وتداخل أدوار العمالة المنزلية.

5. التجارب الدولية في القوانين الداعمة للاستقرار في ظل التحولات الاقتصادية:

من أهم تلك البحوث: دراسة نسرين مهدية زاده بعنوان "Measures to promote work-family reconciliation in the MENA region: parental leave, childcare and good practices". ويتميز بتقديم مسح مقارن وممنهج للسياسات الاجتماعية والتنظيمية الداعمة للتوفيق بين متطلبات العمل والأسرة (مثل إجازات الوالدية وحلول الحضانة) والترتيبات المرنة. ويمثل المرجع الأساس للمقارنة والتحليل المقارن في المبحث الثاني؛ حيث يسهم في صياغة إطار بحثنا الخاص بـ"الاستلهام المشروط بالشرع"، لتفادي النقل الغربي غير المنضبط، وتوطين هذه التجارب بما يوافق قطعي الشريعة الإسلامية والخصوصية القطرية.

6. التوصيات التشريعية المقترحة من الأدبيات المنشورة:

من أهم تلك البحوث: دراسة الدكتور إبراهيم الكعبي بعنوان "تطوير نموذج لحل الخلافات الأسرية في المجتمع القطري: من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية". ويتميز بوضع نموذج عملي ومقنن للتدخل الاجتماعي والمهني والوساطة لحل الخلافات الأسرية والحد من الطلاق في البيئة المحلية. وتدعم هذه الدراسة بقوة التوصية المركزية في بحثنا القاضية بأهمية الوساطة والصلح العائلي كشرط إلزامي مسبق لإنهاء الخصومات المالية والزوجية ودياً قبل الولوج إلى ساحات المحاكم المعقدة، مما يحول مقترحات بحثنا التشريعية إلى خطط عمل قابلة للتطبيق الواقعي من قبل صناع القرار.

سابعاً: الفترة الزمنية المغطاة

نظراً لكون البحث يدرس التحولات الاقتصادية وآثارها التراكمية على الأسرة، فضلاً عن التجارب التشريعية في معالجة هذه الآثار، امتدت الفترة الزمنية للدراسات المستقرأة من أواخر

ISSN : 2410-1818

الثمانينيات حتى وقتنا الراهن. وقد أُولي اهتمام أكبر بالبحوث الحديثة؛ لأنها بنت على ما سبقها من دراسات واستوعبت خلاصة تطوراتها.

ثامناً: المقصود بالمراجعة النقدية للأدبيات

المراد بـ"المراجعة النقدية" في هذا البحث: استقراء البحوث السابقة ومناهجها وأساليبها، والاستفادة مما انتهت إليه من نتائج وتوصيات، مع التنبه إلى ما قد تنطوي عليه من تحيزات منهجية أو قصور في التأصيل أو انزياح عقدي؛ إذ قد تتأثر البيانات والاستنتاجات بمرجعيات ثقافية أو أيديولوجية ينبغي الوقوف عندها ونقدها. ومن ثَمّ، فإن الدراسات المُراجَعة لا تُؤخذ على علاتها، بل تُعرض على المعايير البحثية والشرعية المعتمدة في هذا البحث قبولاً واستثماراً أو ردّاً ونقداً.

خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة

التمهيد

المبحث الأول: الأدبيات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية واستقرار الأسرة القطرية والعلاقة بينهما، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية

المطلب الثاني: استقرار الأسرة القطرية

المطلب الثالث: أثر التحولات الاقتصادية على استقرار الأسرة القطرية

المبحث الثاني: أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة والتوصيات التشريعية المقترحة في ضوء التجارب الدولية، وفيه ثلاثة مطالب أيضاً:

المطلب الأول: أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة

المطلب الثاني: التجارب الدولية في القوانين الداعمة لاستقرار الأسرة في ظل التحولات الاقتصادية

المطلب الثالث: التوصيات التشريعية المقترحة من خلال الأدبيات المنشورة

المبحث الثالث: الفجوات البحثية في الأدبيات السابقة وسبل سدها في الدراسة المقترحة. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: غلبة الحلول المستوردة والمخالفة للشريعة في بعض الأدبيات

المطلب الثاني: غياب ضوابط الاستلهام من التجارب الدولية

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: النظرة المادية البحتة للعلاقات الأسرية (تسليع الأسرة)

المطلب الرابع: القصور في التأصيل الفقهي للأعباء المالية المستجدة في المجتمع القطري

المطلب الخامس: خلاصة ما يتميز به البحث المقترح

الخاتمة، وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

ISSN : 2410-1818

تمهيد

إن الاستقرار الأسري ليس مجرد غياب للخلافات الزوجية، بل هو حالة من التوازن والتكامل الوظيفي والروحي بين أفراد الأسرة، يتحقق من خلال أداء كل فرد لأدواره في جو من المودة والرحمة[1].

وقد ارتبط هذا الاستقرار تاريخياً بالظروف الاقتصادية؛ ففي المجتمع القطري التقليدي، كانت الأسرة الممتدة هي الوحدة الاقتصادية والاجتماعية المتماسكة. لكن الانتقال السريع نحو الحداثة والتمدن أحدث تحولاً نحو "الأسرة النووية" أو "شبه النووية"، مما أعاد تشكيل منظومة القيم، والأدوار الجندرية، ومفهوم "القوامة" والشراكة.

وقد استدعت هذه التحولات ظهور تحديات تنظيمية وقانونية تتعلق بعمل المرأة، والإنفاق، وتربية الأبناء، والاحتفاظ بالهوية الثقافية في ظل العولمة[2].

وتوطئة لهذا العمل واستهلالًا له، نقدم الإطار المفاهيمي الناظم لعنوان البحث موضع النظر في مراجعات هذا العمل الموسوم بـ **"أدبيات التحولات الاقتصادية والحلول القانونية المؤثرة على استقرار الأسرة القطرية ودعم تماسكها، مراجعة نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية."**

وفيما يلي بيان مدلول عنوان البحث على مستويي اللغة والاصطلاح.

التعريف بعنوان البحث ومصطلحاته

يقتضي المنهج العلمي الدقيق تفكيك عنوان الدراسة إلى مفرداته ومصطلحاته الأساسي، وبيان معانيها في اللغة وفي الاصطلاح الأكاديمي، وصولاً إلى المعنى الإجرائي الشامل الذي يقصده الباحث، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التحولات الاقتصادية:

في اللغة: التحولات جمع "تَحَوُّل"، مصدر تحول يتحول تحولا، وتعني التغيّر والانتقال من حال إلى حال، وقد استعمِلَت في العنوان مرادا بها اسم الفاعل أي المتحولات في الاقتصاد، بمعنى الأمور التي تحولت وتغيرت في الاقتصاد وهذا كثير في كلام العرب أن يطلق المصدر مرادا به اسم الفاعل كما في تسمية العادل عدلا.

---

(1) انظر: سركز، الطاهر العربي. (2020). الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية: دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية العجيلات. مجلة كلية الآداب، (29)، 303-338.

(2) انظر:

The impact of globalisation on society and culture in Qatar, B, Al-Ammari & M.H. Romanowski, Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities, 24(4), 2016, 1535-1556.

ISSN : 2410-1818

أما "الاقتصادية" فالاقتصاد مصدر اقتصد يقتصد اقتصادا، ويعني التوسط والاعتدال واستقامة الطريق، والياء فيه ياء النسبة والتاء تاء التأنيث.

في الاصطلاح: هي التغيرات التي طرأت على البنية المالية والإنتاجية والاستهلاكية للمجتمع. ويُقصد بها هنا في هذا البحث: التغيرات المتسارعة التي شهدها المجتمع القطري، مثل الطفرة المالية، وتغير أنماط الاستهلاك، وارتفاع تكاليف المعيشة، وخروج كلا الزوجين لميدان العمل، وتأثير ذلك كله على البنيان الأسري واستقراره.

ثانياً: استقرار الأسرة وتماسكها:

الأسرة في اللغة هي عشيرة الرجل وأهل بيته لأنه يتقوى بهم[1]، وفي الحديث "زنى رجل في أسرة من الناس"[2].

والأسرة في اصطلاح أهل الاجتماع: " الأسرة تنظيم اجتماعي أساسي في المجتمع يتكون من رجل وامرأة أو أكثر بينهم علاقة جنسية يقرها المجتمع، ينتج عنها إنجاب أطفال يشتركون معا، ويقيمون في مسكن واحد، وتوجد بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية، وعليهم حقوق وواجبات تُسْتَمَد من قيم المجتمع وتقاليده"[3]

وأمَّا "الاستقرار" ففي اللغة هو مصدر استقر يستقر استقرارا بمعنى ثبت ودام وسكن. و"التماسك" مصدر تماسك يتماسك تماسكا بمعنى ترابط. ونقصد بـ "الاستقرار الأسري" هنا استمرار الجانب الهيكلي للأسرة، المتمثل في دوام العلاقة الزوجية وثباتها وغياب التفكك والطلاق.

وتبعًا لذلك يتولّد "التماسك الأسري" فنعني به قوة الجانب الوظيفي والعاطفي للأسرة، المتمثل في التكامل في أداء الأدوار بين أفراد الأسرة القطرية، وقوة الروابط، والمودة، والرحمة.

([1]) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري "لسان العرب" (4/ 20)، ط: 3، 1414هـ، دار صادر – بيروت. وابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (1/ 48)، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م.

([2]) أخرجه أبو داود في "سننه" (1/ 182) برقم: (488).

([3]) الناصر، فهد، علم الاجتماع العائلي، ص107، 1997م، الكويت: جامعة الكويت.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً: قوانين داعمة

في اللغة: "القانون": لفظ معرب قيل يوناني أَو سرياني وهو مسطر الكتابة، واستعمله العلماء قديما في كل أمر كلي تعرف أحكام جزئياته منه[1]. و"الداعمة" اسم فاعل من دعم يدعم دعمًا بمعنى أسند، وأقام[2].

وفي الاصطلاح: هي مجموعة القواعد التشريعية والقرارات التنظيمية المُلزمة. ويُقصد بها في هذا البحث: المنظومة القانونية سواء ما تعلق بقانون الأسرة القطري، أو قوانين العمل، أو السياسات المتعلقة بالمجتمع القطري التي تُسنّ خصيصاً لحماية الكيان الأسري، وتخفيف الأعباء المادية والمهنية عنه، وتقوية بنيانه في مواجهة المتغيرات المعاصرة.

رابعاً: الشريعة الإسلامية:

في اللغة: الشريعة في الأصل مورد الماء الجاري الذي يُقصد للشرب، قال الأزهري: "الشريعة فِي كَلَام الْعَرَب: المَشْرعة الَّتِي يشرعُها النَّاس فيشربون مِنْهَا ويستَقُون، وربَّما شرَّعوها دوابَّهم حَتَّى تشرعَها وتَشربَ مِنْهَا. والعربُ لَا تُسمِّيها شَرِيعَة حتّى يكون المَاء عِدّاً لَا انقطاعَ لَهُ ويكونَ ظَاهرا مَعِيناً لَا يُستَقى مِنْهُ بالرِّشاء"[3]، ويستعمل الشرع في نهج الطريق الواضح، ولذا يقال: شرعت له طريقا والشرع المصدر واستعمل اسما وأطلق على الطريق الواضح، فيقال فيه: شِرْعٌ، وشَرْعٌ، وشَرِيعَةٌ، ثم استعير ذلك للطريقة الإلهيّة[4]. قال تعالى: **{لِكُلٍّ جَعَلْنا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهاجاً}**، وقال الفراء في قوله: **{ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهوآء الذين لا يعلمون}** (الجاثية: 18)، قال: "على دين وملة ومنهاج، وكل ذلك يقال"[5].

([1]) انظر: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، "دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون" (3/ 39)، ط: الأولى، 1421 هـ - 2000 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

([2]) انظر: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، «القاموس المحيط» (ص1107)، ط: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، .والزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، "تاج العروس من جواهر القاموس" (32/ 156)، (1965 - 2001 م)،وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت

([3]) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري «تهذيب اللغة» (1/ 271)، ط: الأولى، 2001م، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

([4]) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى«المفردات في غريب القرآن» (ص450)، الطبعة: الأولى - 1412 هـ، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت.

([5]) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري، «تهذيب اللغة» (1/ 271).

ISSN : 2410-1818

في الاصطلاح: هي ما شرعه الله تعالى لعباده من العقائد والأحكام والأخلاق. ويُقصد بها في هذا البحث: منظومة الأحكام الفقهية والمقاصد الكلية، والتي تمثل المرجعية العليا الذي تُبنى عليه، وتُقوَّم من خلاله، القوانين الداعمة للأسرة القطرية.

خامساً: المعنى الإجمالي والإجرائي لعنوان البحث:

بناءً على ما سبق، يمكن صياغة المدلول الإجمالي لعنوان البحث بأنه:

دراسة علمية ترصد وتقيس أثر التغيرات المالية والمهنية والاستهلاكية المعاصرة على ثبات وترابط الكيان الأسري في المجتمع القطري؛ بهدف استنباط واقتراح منظومة من السياسات والتشريعات (الأسرية والعمالية) التي تساند الأسرة وتحميها من التفكك، محكومةً في ذلك بضوابط ومقاصد الشريعة الإسلامية المرنة الصالحة لكل زمان ومكان.

وتتكشف المفاهيم والاصطلاحات المجملة في هذا التمهيد على نحو تفصيلي فيما ترصده هذه الورقة من ارتباطات وتكامل عضوي ومعنوي لأجزاء عنوانها، بما تبينه من عرض يرجى أن يستوفي بدوره تجلية كل غموض قد يحمله أو يشوبه.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: الأدبيات المتعلقة بالتحولات الاقتصادية واستقرار الأسرة القطرية والعلاقة بينهما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية

يكون النظر فيها من جانبين:

1. التحولات الاقتصادية في الخليج

شهدت دول الخليج العربي تحولات اقتصادية متسارعة نقلتها من مجتمعات تعتمد على اقتصاد الكفاف الأولي الأساسي المرتبط بالبيئة - كالغوص، والزراعة البسيطة، والتجارة - إلى دول ريعية تعتمد بشكل كلي على تصدير الموارد الهيدروكربونية.

وتُشير الدراسات إلى أن مجتمعات الخليج ما قبل النفط كانت تتسم بدور اقتصادي فاعل للمرأة، حيث كانت زوجات الغواصين يتحملن مسؤولية الأسرة لشهور طويلة، مما يعني أن المرأة لم تكن معزولة اقتصادياً. ومع اكتشاف النفط وتأسيس الدولة الريعية، حدث تراجع أولي في المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث شجع الدخل المرتفع الآباء والأزواج على تولي الإعالة الكاملة[1].

وقد أدى الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي إلى تحول المجتمعات الخليجية إلى مجتمعات حضرية (Urban) بنسب تمدن عالية جداً، مما أفرز تغيرات راديكالية تراجعت معها الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية[2].

وترافق هذا الانتقال مع تدفق هائل للعمالة الوافدة، مما أثر على التركيبة الثقافية[3]. وفي العقود الأخيرة، بدأت دول الخليج بالانتقال إلى محاولة تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع إشراك المرأة بقوة في سوق العمل[4].

---

(1) انظر:

Ali, Fatema Mohamed, The Impact of Economic Transformations on the Development of the Status of Women in the Arabian Gulf: The Case of Qatar and Bahrain, PhD Thesis, (Qatar University, 2020).

(2) انظر:

Major Trends Affecting Families In The Gulf Countries, Y. El-Haddad, (2004).

(3) انظر:

Al Khalifa, A.b.H., Al Saleh, A., Al Kubaisi, F, The State of Marriage in the Arab Gulf States: The UAE, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, Qatar, and Kuwait, (Singapore: Springer, 2024).

(4) انظر:

Innovation-Based Strategic Roadmap for Economic Sustainability and Diversity in Hydrocarbon-Driven Economies: The Qatar Perspective, A. Al-Sulaiti et al., Sustainability 2024, 16, 3770; Ali,

ISSN : 2410-1818

2. التحولات الاقتصادية في دولة قطر

تُمثل قطر نموذجاً فريداً للتطور الاقتصادي، فمنذ خمسينيات القرن الماضي، تشكل الاقتصاد الحديث بناءً على النفط، وتعمق في التسعينيات مع استثمار حقل الشمال للغاز الطبيعي، مما جعل قطر من أعلى دول العالم في نصيب الفرد من الناتج المحلي[1].

واستثمرت قطر هذه العوائد في تطوير بنية تحتية مميزة، لا سيما مع استضافة كأس العالم 2022، مما أدى لنمو القطاعات غير النفطية كالبناء والتمويل[2].

ولتجاوز الاعتماد على الهيدروكربون، أطلقت الدولة "رؤية قطر الوطنية 2030"، للتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتمكين المرأة.

وقد انعكست هذه التنمية الحضرية والمشروعات الساحلية بقوة على المناطق الساحلية القطرية، حيث انتقل السكان من الحياة البسيطة إلى مستويات معيشية بالغة الرفاهية، وتغير نمط السكن نحو الفيلات الكبيرة، مما جلب معه تغيرات في أسلوب المعيشة وتراجعاً في علاقات الجيرة[3].

كما أسهمت سياسات الأمن الغذائي بعد أزمة الحصار في خلق قطاعات اقتصادية جديدة عززت من استقلالية الدولة[4].

Fatema Mohamed, The Impact of Economic Transformations on the Development of the Status of Women in the Arabian Gulf: The Case of Qatar and Bahrain.

(1) انظر:

Cochrane, L., & Al-Hababi, R, Sustainable Qatar, (Springer, 2023).

(2) انظر:

The effects of mega-events on government spending multipliers: Evidence from the Qatar 2022FIFA World Cup, M. Alsamara et al., The FIFA World Cup Qatar 2022, 2025, 95–106.

(3) انظر: أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية، منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي، مجلة كلية الآداب بقنا، ع 54، 2022، 180 - 103.

(4) انظر:

From crisis to resilience: food security policy development in Qatar, A. Mohamed et al., Front. Sustain. Food Syst., 2025.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: استقرار الأسرة القطرية

رغم كثرة التحديات، تُجمع الأدبيات على أن الأسرة القطرية لا تزال تحتفظ بقدر عالٍ من التماسك. وتؤكد الدراسات أن الأسرة القطرية تتمتع بمستويات مرتفعة من التماسك، بفضل القيم الدينية المتوارثة والبناء القبلي الذي يُعلي من شأن صلة الرحم والتضامن العائلي(1).

وفي دراسة شاملة حول "نقاط قوة الأسرة القطرية"، تم تحديد الركائز الأساسية التالية: الالتزام، والدعم المتبادل، والتواصل، والاحترام، ونقل القيم، والمرونة، وإظهار المودة(2).

وتاريخياً، وفرت الأسرة الممتدة شبكة أمان اجتماعي واقتصادي، ورغم تقلص هذا النمط نحو الاستقلالية في السكن، إلا أن الترابط لا يزال قائماً فيما يسمى بـ "الأسرة شبه النووية"، حيث تسكن الأسر في منازل منفصلة لكن متجاورة(3).

ومن منظور الشريعة الإسلامية، يرتكز الاستقرار على مبدأ "القوامة". وقد كشفت المراجعة النقدية لكتب التفسير وتطبيقاتها في قطر أن المفهوم الصحيح للقوامة هو "الرعاية، والتكليف المادي، والإشراف، والتوجيه"، كما ذكر بعض المفسرين(4)، وهو الموافق للمعاني الكلية الواردة في القرآن في هذا الباب والحاثة على السكينة والعدل والمودة والرحمة، بخلاف من فسر القوامة بالتسلط أو القهر(5)، والذي ربما استند إلى آثار ضعيفة أو تأثر بالموروثات البيئية والثقافية السائدة في عصره. فالقوامة توفر للمرأة السكن النفسي والمادي وتسهم في الاستقرار(6).

(1) انظر: الأبعاد الاجتماعية للشراكة في الأسرة القطرية، فاطمة علي الكبيسي، المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ع1، 2017، 13 – 35.

(2) انظر:

Doha International Family Institute, The state of Qatari families: Strengths and challenges, (2022).

(3) انظر: واقع الأسرة القطرية والتحديات التي تواجهها: دراسة نوعية عبر الأجيال، أفراح فرحان العتيبي وآخرون، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 7، ع 2، 2023، 67 – 87.

(4) انظر مثلاً: التفسير الوسيط (125/1)، التفسير المنير (54/5).

(5) انظر مثلاً: تفسير الرازي (70/10).

(6) انظر: الكربي، جمعة صالح، قوامة الرجال على النساء في كتب التفسير: دراسة تحليلية تطبيقية على المجتمع القطري (رسالة ماجستير غير منشورة)، (قطر: جامعة قطر، 2017).

ISSN : 2410-1818

وأثبتت الدراسات أن الأمن النفسي الذي يوفره الوالدان للأبناء يساهم في بناء شخصية سوية للطفل القطري[1]، وأن للأب دوراً حاسماً لا يُستغنى عنه في التنشئة وغرس القيم[2]. كما أن الخصوصية وحفظ شرف العائلة يُعد من القيم الجماعية المستمدة من الدين والتي تحافظ على استقرار المجتمع القطري[3].

المطلب الثالث: أثر التحولات الاقتصادية على استقرار الأسرة القطرية

أظهرت البحوث المختلفة أن للتحولات الاقتصادية المتسارعة تأثيرات عميقة ومزدوجة على استقرار الأسرة القطرية، تتجلى في المحاور الآتية:

1. خروج المرأة للعمل واختلال التوازن بين العمل والأسرة

يُعد التمكين التعليمي والاقتصادي للمرأة من أبرز ثمار التنمية في قطر[4]. فقد ساهم التعليم والعمل في تأخير سن الزواج، ومنح المرأة استقلالية، وفعّل أنماط الاتصال الأسري المبنية على الحوار[5].

إلا أن هذا التحول أفرز تحديات كبرى، أبرزها "صراع الأدوار" والضغوط المهنية، حيث تجد المرأة العاملة صعوبة في التوفيق بين التزامات الوظيفة ورعاية الأبناء والزوج[6].

---

(1) انظر: إدراك الأمن النفسي من الوالدين وعلاقته ببعض أبعاد تقدير الشخصية لدى أطفال المرحلة المتأخرة القطريين وغير القطريين، أسماء عبدالله محمد العطية، مجلة كلية التربية، مج 16، ع 3، 2006، 274 – 342.

(2) انظر: بعض مشكلات صراع الدور لدى المرأة القطرية العاملة وعلاقته بالتوافق النفسي للأم والأولاد، بتول محيي الدين صالح خليفة، مجلة العلوم التربوية، ع1، 2002، 225 – 229؛ دراسة لمسؤوليات الأب في تربية الأبناء لدى عينة من الآباء القطريين، سميحة كرم توفيق، مريم ماجد البوفلاسة، علم النفس، ع39، 1996، 120–137.

(3) انظر:

Privacy and Twitter in Qatar: traditional values in the digital world, Norah Abokhodair, Proceedings of the 8th ACM Conference on Web Science (WebSci '16), Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 2016, 66–.77

(4) انظر: المرأة والتنمية في المجتمع القطري: دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، كلثم علي الغانم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س 24، ع 95، 1999، 123 – 155.

(5) انظر:

باي، آمال. (2024). أثر التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تفعيل أنماط الاتصال الأسري وتقليص العنف الموجه ضدها. مجلة الأسرة والمجتمع، 12(1)، 178–195.

Al-Kaabi, Alya Hamad, The effect of education and work on women's position in Qatar, Masters thesis, (Durham University, 1987).

(6) انظر: الأدوار الجديدة للمرأة في ظل عالم متغير: المرأة العاملة والموازنة بين العمل والبيت (الحلقة الثانية)، محمد صديق محمد حسن، مجلة التربية، س28، ع130، 1999، 56–67؛

ISSN : 2410-1818

وتؤكد الدراسات أن غالبية الموظفين القطريين يجدون صعوبة في تحقيق التوازن، وأن الإناث يواجهن تحدياً أكبر ينعكس على صحتهن النفسية وقد يؤدي للاكتئاب[1]، كما أن العمل الطويل يُقلص الوقت المقضي مع الأبناء مما يضعف جودة التنشئة[2].

2. الوفرة المادية والنزعة الاستهلاكية وتكاليف الزواج

أدت الطفرة الاقتصادية إلى تغير جذري في أنماط الاستهلاك. وأصبح الاستهلاك المفرط والتفاخري سمة بارزة، مما أرهق ميزانية الأسرة وأدى إلى ظهور مشكلة الديون البنكية، والتي تعد سبباً مباشراً للعديد من حالات الطلاق[3].

كما انعكست الوفرة على طقوس الزواج؛ فارتفعت المهور وتكاليف حفلات الزفاف بشكل مبالغ فيه[4]، مما دفع بعض الشباب للزواج من أجنبيات للهروب من الأعباء المالية، وهو ما يُنظر إليه كتهديد للتماسك الديموغرافي للأسرة القطرية[5].

Impact of family responsibilities on career success among employees working in the semi-government sector in the state of Qatar, N.M. Al-Balam, S.A. Raza, Int. J. Arab Culture, Management and Sustainable Development, Vol. 2, No. 1, 2009, pp. 208-223.

(1) انظر: معهد الدوحة الدولي للأسرة، التوازن بين العمل والأسرة: التحدّيات والتجارب والآثار المترتّبة على الأسرة في قطر، (الدوحة، 2019).

(2) انظر:

Perceived parenting styles and child personality: A Qatari perspective, Nora Lari, Cogent Social Sciences, 2023, 9:1.

(3) انظر: السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة، وعلاقته بالتوافق الزواجي، نجلاء فاروق الحلبي، مجلة بحوث التربية النوعية، ع15، 2009، 380-424؛

Arab Women in the Gulf and the Narrative of Change: the Case of Qatar, Krystyna Golkowska, Interdisciplinary Political and Cultural Journal, 16, 2014.

(4) انظر: أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية، منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي؛ واقع الأسرة القطرية والتحديات التي تواجهها: دراسة نوعية عبر الأجيال، أفراح فرحان العتيبي وآخرون.

(5) انظر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022، (قطر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2018)؛

Al Khalifa, A.b.H., Al Saleh, A., Al Kubaisi, F, The State of Marriage in the Arab Gulf States: The UAE, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, Qatar, and Kuwait.

ISSN : 2410-1818

3. الاعتماد المفرط على العمالة المنزلية الأجنبية

بسبب خروج الوالدين للعمل والوفرة المالية، برزت ظاهرة الاعتماد شبه الكلي على الخدم والمربيات الآسيويات. وتُعد هذه الظاهرة من أخطر المهددات للهوية[1].

وقد تجاوز دور الخادمة مجرد التنظيف ليصبح "أمومة أداتية"[2]. ورصدت الأدبيات آثاراً كارثية لذلك، منها: تشويه الهوية اللغوية للطفل باكتسابه لغة هجينة، واضطراب الانتماء الثقافي، وتراجع الروابط العاطفية مع الوالدين، ونشوء جيل اتكالي[3].

4. التغير القيمي، التكنولوجيا وصراع الأجيال

أدى الانفتاح التكنولوجي إلى تسرب قيم فردية تتصادم مع التقاليد المحافظة. وبرزت فجوة بين الأجيال داخل الأسرة تعمقت بفعل التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي التي زادت من العزلة والانفصال العاطفي[4]. وتواجه هوية المراهقين تحديات كبرى في هذا السياق، كما أن الإعلام يلعب دوراً مزدوجاً في هذا الاختراق الثقافي[5].

5. التفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق

ارتفعت معدلات الطلاق نتيجة للاستقلالية المادية للمرأة، وضعف الحوار، والتدخلات السلبية من الأسرة الممتدة، والديون[6].

---

(1) انظر: ضواء على محاضرة: العمالة الأسيوية وأثرها على الثقافة القطرية، أمينة علي الكاظم، مجلة التربية، س 22، ع 104، 1993، 263 – 265؛ تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري، أمينة علي الكاظم، شؤون اجتماعية، مج 10، ع 37، 1993، 5 – 28.

(2) انظر:

The Closeness of The Child to The Domestic Servant and Its Mediation by Negative Parenting Behaviors in An Arab Gulf Country, B. Khalifa, R. Nasser, The Journal of Developing Areas, 49(6), 2015, 504-497.

(3) انظر: سعيد محمد برمان، أثر العمالة الوافدة السلبي على المجتمع القطري (رسالة ماجستير غير منشورة)، (قطر: جامعة حمد بن خليفة، 2021).

(4) انظر: واقع الأسرة القطرية والتحديات التي تواجهها: دراسة نوعية عبر الأجيال، أفراح فرحان العتيبي وآخرون؛ أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية، منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي.

(5) انظر: دور الإعلام في دعم التماسك الأسري في ندوة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، شريف محمود أحمد الشريف، مجلة التربية، س 35، ع 158، 2006، 44 – 54.

(6) انظر:

Doha International Family Institute, The state of Qatari families: Strengths and challenges.

ISSN : 2410-1818

كذلك، تواجه المطلقات القطريات تحديات اجتماعية واقتصادية مضاعفة تستدعي معالجة تشريعية[1].

كما أن الأزمات السياسية كحصار قطر أفرزت تداعيات قانونية واجتماعية أدت إلى تشتت بعض الأسر المختلطة، مما أثر على التماسك الأسري وحقوق الأطفال[2].

(1) انظر:

Socioeconomic, demographic, housing and health conditions of Qatari women by status of marriage and implications for family policies, S. Shehzad, DIFI Family Research and Proceedings, 9, 2015.

(2) انظر:

ملّاك، سونيا. (2019). الآثار القانونية لحصار دولة قطر على الأسرة. المجلة الدولية للقانون، 2019(العدد المنتظم الثاني)، 177-199.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة والتوصيات التشريعية المقترحة في ضوء التجارب الدولية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر القوانين الحالية على استقرار الأسرة

أشارت الدراسات السابقة إلى أن القوانين والتشريعات في دولة قطر تلعب دوراً حاسماً في ضبط إيقاع التحولات الاقتصادية وتخفيف حدتها على الأسرة. وقد نص الدستور القطري صراحة على حماية الأسرة، ويتجلى ذلك في عدة قوانين:

1. قانون الموارد البشرية (دعم التوازن بين العمل والأسرة)[1]

سعت التشريعات القطرية للتخفيف من وطأة العمل على الأم القطرية. ومن ذلك أن قانون الموارد البشرية لعام 2016 منح إجازة وضع مدفوعة الأجر - مدتها ستون يوماً، وتصل لتسعين يوماً في حالة التوائم -، وأقر حق الأم في ساعتي رضاعة يومياً لمدة عامين، وإجازات لرعاية الأبناء ذوي الإعاقة أو مرافقة مريض[2].

ورغم هذه القوانين الداعمة، إلا أن الدراسات، ومنها استطلاعات معهد الدوحة الدولي للأسرة، تشير إلى وجود فجوة في التطبيق في القطاع الخاص، وأن هذه التشريعات لا تزال بحاجة للتطوير لتشمل ترتيبات العمل المرن والعمل عن بعد بشكل أوسع وأكثر مؤسسية [3].

([1]) انظر: قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، الجريدة الرسمية القطرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2016.

(2) انظر: معهد الدوحة الدولي للأسرة، التوازن بين العمل والأسرة: التحدّيات والتجارب والآثار المترتّبة على الأسرة في قطر.

(3) انظر:

عارف، أ.، والكحلوت، د. (2015، 30 مارس). رصد سياسات التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي [ورقة عمل]. الحلقة النقاشية "نحو توازن أفضل بين الأسرة والعمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، معهد الدوحة الدولي للأسرة، الدوحة، قطر.

Aref, A., & Attia, M. (2017). Disability Protection in Work–Family Balance Policies in the Gulf Cooperation Council. PEOPLE: International Journal of Social Sciences, 3(3), 563-579.

ISSN : 2410-1818

2. قانون الأسرة القطري (رقم 22 لسنة 2006)[1]

نظم هذا القانون مستنداً إلى الشريعة الإسلامية أحكام الزواج، والنفقة، والحضانة، والطلاق. وحدد القانون آليات لفض المنازعات الأسرية وإحالتها لمركز الاستشارات العائلية (وفاق) لمحاولة الصلح قبل البت القضائي، وهو ما يحد من نسب الطلاق المتعجل[2]. كما ألزم الزوج بالنفقة الشرعية – من المسكن، والملبس، والمأكل – بغض النظر عن يسر الزوجة؛ حمايةً للبناء الفطري للأسرة.

3. تشريعات ذوي الإعاقة والحماية الاجتماعية

كفل القانون القطري للأشخاص ذوي الإعاقة حقوقاً شاملة تتوافق مع الاتفاقيات الدولية، مما يرفع العبء الاقتصادي والاجتماعي عن كاهل الأسر التي تعول أطفالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة[3].

ورغم هذه الجهود القانونية، تُظهر الأدبيات قصوراً في بعض الجوانب، كعدم وجود تشريعات تُلزم القطاع الخاص بتوفير دور حضانة في مقار العمل، وضعف الأطر القانونية المنظمة لعمل الخادمات من حيث تدخلهن في التربية، بالإضافة إلى الإشكاليات التي ظهرت في الزيجات المختلطة وقانون الجنسية – في عدم منح أبناء القطرية الجنسية مباشرة وإن تم منحهم الإقامة الدائمة – مما يهدد استقرار هذه الشريحة [4].

المطلب الثاني: التجارب الدولية في القوانين الداعمة لاستقرار الأسرة في ظل التحولات الاقتصادية

يظهر جلياً من خلال ما سطره الباحثون من أن دولة قطر لم تكن وحدها في مواجهة تأثير التحولات الاقتصادية على الأسرة، بل واجهت دول العالم المتقدم والنامي تحديات مشابهة، واستجابت لها تشريعياً:

1. التجارب الغربية والأوروبية (اقتصاديات قانون الأسرة)

في الدول المتقدمة (OECD)، ركزت القوانين على تقليل التعارض بين العمل ورعاية الأسرة من خلال سياسات سخية. وقد أثبتت الدراسات أن توفير "إجازة أمومة وأبوة" طويلة ومدفوعة، جنباً إلى

---

(1) انظر: قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، الجريدة الرسمية القطرية، العدد 8، الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2006.

(2) انظر: تطوير نموذج لحل الخلافات الأسرية في المجتمع القطري: من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، إبراهيم محمد الكعبي، مجلة دراسات وأبحاث، ع19، 2015، 467 – 486.

(3) انظر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018–2022؛

Al-Kaabi, Ibrahim Mohammed, Childcare in the State of Qatar, PhD Thesis, (University of Leicester, 2004).

(4) ملّاك، سونيا، الآثار القانونية لحصار دولة قطر على الأسرة، 177–199.

ISSN : 2410-1818

جنب مع تقديم دعم حكومي (Subsidies) لرعاية الأطفال (Childcare) والتعليم المبكر، يؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل وتقليل الضغوط الأسرية[1].

وتم في عدد من الدول كفرنسا وألمانيا تشريع "سياسات أسرية" شاملة (Family Policies) تُقدم إعانات مالية للأسر وتشجع الولادات، وتعتبر العمل المنزلي ذا قيمة اقتصادية[2]. كما يُنظر قانونياً في بعض الدول الغربية لتوزيع الثروة المكتسبة أثناء الزواج مناصفة عند الطلاق حماية للمرأة التي تفرغت للمنزل[3].

2. التجارب العربية والإقليمية

ونذكر منها:

- **سياسات التوازن في دول الخليج:** حاولت دول مجلس التعاون الخليجي مواءمة سياساتها. في الإمارات وغيرها، أُنشئت "صناديق الزواج" لتقديم منح مالية للشباب للحد من غلاء المهور وتكاليف الزواج والحد من زواج المواطنين بأجنبيات[4]، إلا أن قوانين التوازن بين العمل والأسرة في الخليج لا تزال متأخرة مقارنة بالمعايير الدولية، كغياب إجازة الأبوة الفعالة[5].
- **قوانين الأسرة في دول المغرب العربي:** استجابة للتغيرات الاقتصادية وخروج المرأة للعمل، أدخلت بعض الدول كالمغرب والجزائر تعديلات جوهرية. ففي المغرب، أقرت "مدونة الأسرة" لعام 2004 مبدأ "الرعاية المشتركة" للأسرة بين الزوجين، والمادة (49)[6] التي تتيح للزوجين الاتفاق المسبق على

---

[1] Olivetti, C., & Petrongolo, B. (2017). The economic consequences of family policies: Lessons from a century of legislation in high-income countries. Journal of Economic Perspectives, 31(1), 205-230.

[2] انظر: القطني، رجاء. (2023). الحماية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بين دسترة المبدأ ورهان التنزيل: دراسة في الواقع المغربي والفرنسي. مجلة الأبحاث والدراسات القانونية، (26)، 143-156.

[3] Tsaoussi, A. (2008). The economics of family law. In A. N. Hatzis (Ed.), Economic analysis of law: A European perspective. https://ssrn.com/abstract=1116386

[4] Roylance, S., & Barlow, M. (2015). Policies affecting Arab family formation. DIFI Family Research and Proceedings, 2015(8).

[5] انظر:

عارف، أ.، والكحلوت، د. رصد سياسات التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

Mehdizadeh, N. (2013). Measures to promote work-family reconciliation in the MENA region: Parental leave, childcare and good practices. DIFI Family Research and Proceedings, 2013.

[6] الظهير الشريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5184، بتاريخ 14 ذي الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص 418، المادة 49.

ISSN : 2410-1818

استثمار وتوزيع الأموال المكتسبة في أثناء الزواج (الكد والسعاية)؛ لحماية المجهود الاقتصادي والمنزلي للمرأة[1].

وفي الجزائر، أقر القانون مبدأ استقلالية الذمة المالية للزوجة مع حماية أموالها جنائياً من استيلاء الزوج عليها[2]، بالإضافة إلى إحداث "صناديق نفقة" لحماية المطلقات والأطفال المحضونين في حال إعسار الزوج[3].

- **تجربة ليبيا في الدعم المباشر:** لمواجهة الأزمات الاقتصادية، أصدرت دولة ليبيا تشريعات لتقديم "منحة الزوجة والأبناء" كدعم اقتصادي مباشر للأسرة لرفع مستوى معيشتها وحمايتها من التفكك[4].

---

[1] انظر:

بلمليح، سمير. (2004). مدونة الأسرة: بين رهانات أطراف "اللعبة السياسية" وخطورة التحديات السوسيو اقتصادية. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد، (1)، 18-21.

الإدريسي، م. ج. (2022). أي تمكين اقتصادي للنساء من خلال المادة 49 من مدونة الأسرة. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، (47)، 491-516.

منيوة، محمد. (2020). البعد الاقتصادي لمدونة الأسرة بالمغرب. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، ع3، 456-472.

[2] انظر: عيساوي، فاطمة. (2022). جريمة الاستيلاء على أموال الزوجة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11(2)، 545-566.

جوادي، شمس الدين، ويخلف، مسعود. (2021). استقلالية الذمة المالية للزوجة في التشريع الجزائري بين تكريس قانون الأسرة وحماية قانون العقوبات. مجلة آفاق علمية، 13(2)، 519-534.

[3] هلالي، م. (2024). قراءة في القانون رقم: 24-01 المتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة في الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11(2)، 980-1001

مسرة، ف. (2018). إشكالات النفقة بين القانون والممارسة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (22)، 41-50.

عياشي، ج. (2021). الأحكام القانونية للمنح العائلية المخصصة للمحضون. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،10(2).

[4] التويمي، بلال مسعود عبدالغفار. (2023). دور منحة الزوجة والأبناء في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة الليبية: دراسة تقييمية للتشريعات الصادرة بخصوصها من "2013م - 2014م". مجلة التربوي، (22)، 305-315.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: التوصيات التشريعية المقترحة من خلال الأدبيات المنشورة

بناءً على التحديات الاقتصادية المرصودة - كعمل المرأة، والديون، والخدم، والخلافات المالية -، وبالنظر إلى التجارب الدولية، يجب صياغة حلول قانونية تستند إلى مقاصد الشريعة الإسلامية التي تكفل استقلالية الذمة المالية للمرأة، وتحفظ القوامة للرجل بوصفها تكليفاً بالإنفاق[1]:

1. تنظيم المساهمة المالية للزوجة العاملة

أقر الفقه الإسلامي استقلال الذمة المالية للزوجة، وأنها لا تُلزم بالإنفاق على البيت حتى وإن كانت غنية أو عاملة؛ لأن النفقة إنما تجب على الزوج[2].

ومع ذلك، فإن خروج المرأة للعمل قد يقتطع من وقت الأسرة. لذا، يقترح الفقه الإسلامي المعاصر والقانون إمكانية "الصلح" أو الاتفاق الرضائي بين الزوجين؛ كأن تتنازل الزوجة عن جزء من نفقتها أو تساهم طواعية في أعباء المنزل كأعباء الخادمة أو السائق الذي تستلزمه وظيفتها مقابل سماح الزوج لها بالخروج للعمل، شريطة ألا يكون ذلك بالإكراه[3].

(1) انظر: البخاري، عبدالعزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (إسطنبول: شركة الصحافة العثمانية، 1308هـ). ج:2، ص:65؛ ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو، (الرياض: دار عالم الكتب، 1417هـ)، ط3، ج:9، ص: 343؛ المقاصد الحاجية في آثار عقد الزواج، محمد مطلق عساف، طلب عبدالفتاح أبو صبيح، مجلة جامعة الاستقلال، ع7(2)، 2022، ص:164.

(2) انظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1427هـ)، ج:24، ص:64. بوكايس، سمية. (2018). المساواة بين الزوجين في النفقة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري والتونسي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 205–215.

كنعيت، محمد. (2015). مدى أحقية الزوج في مال الزوجة مقابل السماح لها بالخروج للعمل: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 8(1)، 480–465.

جمعة، مصطفى سعد. (2024). اقتصاديات الأسرة المسلمة: حكم استحقاق المرأة أجرة على أعمال البيت وشؤون الأسرة "دراسة فقهية معاصرة". مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، 36(4)، 1254–1305.

(3) انظر: عيساوي، فاطمة، جريمة الاستيلاء على أموال الزوجة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

العتيقي، عبد الله سالم، والرشيدي، عبد الله عويد. (2025). أثر عمل الزوجة في مشاركة الأعباء المالية المستجدة بين الزوجين: دراسة فقهية مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 13(2)، 1–58.

ندا، عزيزة علي. (2019). أثر عمل المرأة في النفقة بين الفقه والقانون. مجلة العلوم الإسلامية، 2(2)، 26–53.

ISSN : 2410-1818

2. التقييم الاقتصادي للعمل المنزلي (الكد والسعاية)

جاء مفهوم الكد والسعاية منثوراً ضمن فتاوى فقهاء النوازل في المذهب المالكي[1]، مرتكزاً على قواعد العدل والإنصاف في المذهب، ثم اعتمده فقهاء وقضاة بلاد المغرب. ويراد به: حق الزوجة في أخذ نصيب معلوم من الأموال التي تم اكتسابها أو تنميتها خلال فترة الزواج، إذا أثبتت أن لها مساهمة فعلية ومباشرة في تكوين تلك الأموال أو زيادتها[2].

واستلهاماً من التجربة المغربية (المادة 49)، أرشد المنظِّم[3] القطري إلى وضع أطر قانونية تقدر العمل المنزلي الذي تقوم به الزوجة كمساندة اقتصادية غير مباشرة للأسرة. وأن يأخذ القاضي بعين الاعتبار في حالات الطلاق المجهودَ الذي بذلته المرأة في توفير أجر الخادمة أو المساعدة في بناء ثروة الزوج؛ لتعويضها بشكل عادل.

3. سياسات تنظيم العمل (التوازن بين العمل والأسرة)

وذلك من خلال ما يلي:

- **تشريعات العمل المرن:** بتعديل قوانين العمل لإلزام القطاعين الحكومي والخاص بتوفير خيارات "العمل المرن" (Flexible hours)، والعمل عن بُعد، والدوام الجزئي براتب مجزٍ للأمهات، لتقليل صراع الأدوار والضغوط النفسية المسببة للتفكك الأسري[4].
- **إجازات الأمومة والأبوة ودور الحضانة:** بزيادة مدة إجازة الوضع، وإقرار إجازة "أبوة" ملزمة لتعزيز دور الأب في التنشئة[5]. وإلزام المؤسسات الكبرى بتوفير دور حضانة ذات جودة عالية (تعتمد اللغة العربية) داخل أو قرب أماكن العمل؛ لتقليل الاعتماد الكلي على الخادمات الأجنبيات[6].

---

(1) انظر: العلمي، عيسى بن علي، كتاب النوازل، (فاس: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1406هـ)، ج:2، ص:101.

(2) انظر: حق الكد والسعاية: دراسة تأصيلية في الفقه المالكي، عائشة محمد قاسم، مجلة الشريعة والقانون بالدقهلية، 31(1)، 2025، 825-876.

(3) انظر: الإدريسي، م. ج. أي تمكين اقتصادي للنساء من خلال المادة 49 من مدونة الأسرة.

منيوة، محمد. البعد الاقتصادي لمدونة الأسرة بالمغرب.

(4) انظر: معهد الدوحة الدولي للأسرة، التوازن بين العمل والأسرة: التحدّيات والتجارب والآثار المترتّبة على الأسرة في قطر؛ ضغوط العمل وأثرها على التفكك الأسري– مدينة الدوحة نموذجاً، بدران مسعود بن الحسن، فريدة الصادق عمر زوزو، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، ع69، 2024، 434 – 514.

(5) انظر: بعض مشكلات صراع الدور لدى المرأة القطرية العاملة وعلاقته بالتوافق النفسي للأم والأولاد، بتول محيي الدين صالح خليفة.

(6) انظر: تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري، أمينة علي الكاظم.

عارف، أ.، والكحلوت، د. رصد سياسات التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ISSN : 2410-1818

4. قوانين الحد من الاستهلاك المفرط وتأطير العمالة المنزلية

وذلك كما يلي:

- **تقنين تكاليف الزواج:** وذلك بسَنّ لوائح تحد من المبالغة في أسعار صالات الأفراح، وتقديم حوافز سكنية ومالية للشباب الذين يلتزمون بزيجات معتدلة، مع فرض "تثقيف مالي وإدارة ميزانية" إلزامي للمقبلين على الزواج للحد من الديون(1).
- **تشريعات العمالة المنزلية:** وذلك بوضع قوانين صارمة تحدد مهام العمالة في "المساعدة" وتمنعها من "التربية"، واشتراط حصول العمالة على دورات في الثقافة واللغة العربية - مثل أكاديمية قطر لتدريب المربيات -؛ حمايةً لهوية الأطفال(2).

5. تفعيل آليات الصلح والوساطة الأسرية

تأطير اللجوء الإلزامي لـ"الصلح" (الوساطة الأسرية) قبل البت في قضايا الطلاق في المحاكم القطرية. فالصلح في المنازعات المالية الزوجية من شأنه أن يقطع إجراءات المحاكم المعقدة ويحفظ المودة؛ بناءً على القاعدة القرآنية ﴿ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ ﴾ (3).

(1) انظر: السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة، وعلاقته بالتوافق الزواجي، نجلاء فاروق الحلبي؛ السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الأسري، وجدان العودة، مجلة بحوث التربية النوعية، ع32، 2013، 99-143.

(2) انظر: سعيد محمد برمان، أثر العمالة الوافدة السلبي على المجتمع القطري؛

The Closeness of The Child to The Domestic Servant and Its Mediation by Negative Parenting Behaviors in An Arab Gulf Country, B. Khalifa, R. Nasser.

(3) انظر: تطوير نموذج لحل الخلافات الأسرية في المجتمع القطري: من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية، إبراهيم محمد الكعبي؛ الفجال، عادل عبدالحميد. (2020). أثر الصلح في تسوية المنازعات المالية المترتبة على عقد الزواج: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 35(4)، 1708-1831.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: الفجوات البحثية في الأدبيات السابقة وسبل سدها في الدراسة المقترحة

من خلال الاستقراء والتحليل النقدي المعمق للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الأسرة في قطر والخليج والعالم العربي، تبين أن هناك جهوداً بحثية مقدرة في تشخيص أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على البنيان الأسري، إلا أن هذه الأدبيات تضمنت **فجوات بحثية ومنهجية وتشريعية** جوهرية، يسعى بحثنا لسدها وتقديم توصيات لها تنبثق من الشريعة الإسلامية. ويمكن تفصيل هذه الفجوات وكيفية معالجتها في دراستنا المستقبلية على النحو الآتي في خمسة مطالب:

المطلب الأول: غلبة الحلول المستوردة وغير المستوحاة من الشريعة في بعض الأدبيات

أظهرت المراجعة النقدية أن شقاً كبيراً من الأدبيات - خاصة تلك المتعلقة بإصلاح قوانين الأسرة على المستوى الدولي والإقليمي - تنطلق من مرجعيات غير مستوحاة من الشريعة الإسلامية أو تعتمد اعتماداً كلياً على المواثيق الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، لفرض نماذج تشريعية تتصادم بشكل مباشر مع ثوابت الشريعة الإسلامية[1].

وقد دعت بعض الدراسات والتجارب - كما حدث في بعض دول المغرب العربي والتشريعات الغربية - إلى إلغاء نظام "القوامة"، أو إقرار الزواج المدني، أو الإلغاء التام لولاية التزويج، أو فرض المناصفة الجبرية والمطلقة في الممتلكات المكتسبة والموروثة بين الزوجين عند الطلاق، معتبرين أن قانون الأسرة الإسلامي التقليدي يتنافى مع متطلبات الحداثة الاقتصادية وحقوق الإنسان[2].

سد الفجوة: يؤكد بحثنا على أهمية الاستفادة من الحلول التشريعية ولو مستوردة ما دامت لا تتعارض مع قطعيات الشريعة الإسلامية. فالشريعة هي المصدر الرئيس للتشريع عند المسلمين، وهو صريح في دستور دولة قطر. لذا، يقوم بحثنا بصياغة حلول تتطابق مع مقاصد الشريعة؛ فمثلاً:

- لا ندعو إلى إلغاء "القوامة" بحجة خروج المرأة للعمل، بل ندعو إلى **تفعيل الفهم الشرعي الصحيح للقوامة** باعتبارها تكليفاً ورعاية ومسؤولية من الزوج، وليست تسلطاً.
- نعتمد على مبدأ "**استقلال الذمة المالية للزوجة**" الذي أقره الإسلام، مع إتاحة باب **الصلح** والاتفاق الرضائي المسبق؛ لتقاسم الأعباء المستجدة دون المساس بوجوب النفقة الأساسية على الزوج.

[1] بوساحية، السايح. (2017). التوجه العالمي نحو قانون أسرة دولي. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (6)، 125-159؛ القطني، رجاء. الحماية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بين دسترة المبدأ ورهان التنزيل.

[2] نفسه، جوادي، شمس الدين، ويخلف، مسعود. استقلالية الذمة المالية للزوجة في التشريع الجزائري بين تكريس قانون الأسرة وحماية قانون العقوبات

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: غياب ضوابط الاستلهام من التجارب الدولية

تعاني العديد من الدراسات السوسيو-قانونية في المنطقة العربية من إشكالية الاستنساخ المباشر للسياسات الاجتماعية الغربية لحل مشكلات الأسرة الناتجة عن الاقتصاد. فبعض الأبحاث توصي بنسخ سياسات تنظيم العمل وتدخلات الدولة في الغرب - كمنظومة الضرائب، أو النظرة المادية البحتة لدور الأم - دون مراعاة للاختلاف الثقافي والعقدي[1].

سد الفجوة: تتبنى هذه الدراسة منهجية **الاستلهام المشروط بموافقة الشريعة، لا النقل المباشر**. فنحن نقر بأن التحولات الاقتصادية تتطلب الاستفادة من الحكمة البشرية والتجارب الدولية المتقدمة، مثل سياسات التوازن بين العمل والأسرة، وساعات العمل المرنة، وإجازات الأمومة والأبوة، ودور الحضانة المؤسسية، ولكننا نقوم بتهذيب هذه التجارب لتكون شرعية وتناسب البيئة القطرية المحافظة.

ومن ذلك أننا إنما نستلهم قوانين حماية الأمومة في بيئة العمل من الغرب لا من منطلق "المساواة الجندرية التنافسية"، بل من منطلق الحفاظ على دور المرأة المحوري كأم ومربية أجيال، وهو مقصد شرعي عظيم لحماية الفطرة وتنشئة الأبناء بعيداً عن خطر الاعتماد الكلي على العمالة الوافدة والمربيات.

المطلب الثالث: النظرة المادية البحتة للعلاقات الأسرية (تسليع الأسرة)

برزت في بعض الدراسات المعاصرة فجوة خطيرة تتمثل في تطبيق نظريات الاقتصاد الرأسمالي البحت على قانون الأسرة، حيث يُنظر للزواج كشركة تجارية بحتة[2].

وقد ذهبت بعض الدراسات العربية متأثرة بهذا التوجه إلى المطالبة بإلزام الزوج بدفع "أجرة نقدية" لزوجته مقابل أعمالها المنزلية ورعايتها لأبنائها، وتحويل دور المرأة في بيتها إلى مجرد وظيفة خاضعة لحسابات الربح والخسارة، مما يفرغ الأسرة من محتواها الروحي والأخلاقي[3].

سد الفجوة: يرفض بحثنا المقاربة المادية الصرفة بتسليع العلاقة الزوجية. ونبين من خلال الفقه الإسلامي أن عمل المرأة في بيتها ورعايتها لأسرتها هو جزء من السكن والمودة والعشرة بالمعروف، ولا يمكن تحويله إلى علاقة أُجَراء وموظفين.

---

[1] Tsaoussi (2008, p. 20)

Mehdizadeh (2013, p. 8)

[2] Tsaoussi (2008, p. 20)

[3] جمعة، مصطفى سعد. اقتصاديات الأسرة المسلمة: حكم استحقاق المرأة أجرة على أعمال البيت وشؤون الأسرة.

ISSN : 2410-1818

وفي المقابل، لحفظ حق المرأة التي ساهمت مادياً من راتبها أو بجهدها الشاق خارج نطاق المعتاد في تنمية ثروة زوجها، فإننا نلجأ إلى حلول شرعية راقية مثل إحياء **"فقه الكد والسعاية"** - كما في اجتهادات المالكية، والمطبق في المادة 49 من مدونة الأسرة المغربية -، بعد تكييفه ليناسب الواقع القطري، والذي يكفل للمرأة حقها المالي بالعدل والإثبات دون تحويل الأسرة إلى ساحة صراع مادي.

المطلب الرابع: القصور في التأصيل الفقهي للأعباء المالية المستجدة في المجتمع القطري

أشارت العديد من الدراسات الاجتماعية في قطر إلى أن التحولات الاقتصادية أفرزت ظواهر جديدة ترهق ميزانية الأسرة وتسبب الطلاق، مثل: الاعتماد الإلزامي على الخادمات، والسفر السياحي الترفيهي، والنزعة الاستهلاكية التفاخرية، وارتفاع متطلبات الأبناء[1]، غير أن معظم هذه الدراسات اكتفت بالوصف السوسيولوجي لهذه الظواهر دون وضع تكييف فقهي وقانوني دقيق لها، فمن الملزم شرعاً وقانوناً بدفع راتب الخادمة؟ ومن يتحمل تكاليف المواصلات الإضافية لعمل الزوجة؟

سد الفجوة: يملأ بحثنا هذه الفجوة بتقديم تأصيل فقهي تشريعي دقيق لمسألة **"الأعباء المالية المستجدة".** وبناءً على قواعد الفقه الإسلامي، نفرق بوضوح بين النفقات الأساسية الملزمة للزوج شرعاً وقانوناً مهما بلغ يسر الزوجة، وبين الأعباء المستجدة الناتجة عن رغبة الزوجة في العمل وخروجها، مثل راتب الخادمة أو السائق الإضافي. ونجوّز هنا إبرام "اتفاقيات صلح وتراضي" اختيارية توثق مع عقد الزواج؛ لتحديد من يتحمل هذه الكماليات وتلافي الشقاق مستقبلاً.

المطلب الخامس: خلاصة ما يتميز به البحث المقترح

بناءً على ما تقدم، تتميز الدراسة المقترحة بتجاوزها لمرحلة "رصد المشكلة" إلى مرحلة "الابتكار التشريعي المنضبط". فالبحث لا يتبنى قوانين مستوردة تصادم العقيدة، ولا يرفض الاستفادة من الآليات الإدارية والتنظيمية العالمية، بل يقدم توليفة قانونية محكمة لدولة قطر: تستلهم من أفضل الممارسات الإدارية الدولية، وتطوعها لتكون مطابقة قطعاً للشريعة الإسلامية، ومحققة لمقاصدها في حفظ النسل، وحفظ المال، وحفظ بناء الأسرة وتماسكها المليء بالمودة والرحمة.

(1) انظر: أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية، منيرة سعيد راشد سعيد الرميحي؛ السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الأسري، وجدان العودة؛ السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة، وعلاقته بالتوافق الزواجي، نجلاء فاروق الحلبي.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

بناءً على ما تقدم استعراضه، يمكن إجمال ما توصلت إليه هذه الورقة البحثية من نتائج وتوصيات، مع التمييز بين ما أفرزته الأدبيات السابقة وما خلُصت إليه مراجعتنا النقدية وتأصيلنا الشرعي فيما يلي:

النتائج التي توصلت إليها الأدبيات السابقة:

- أن التحولات الاقتصادية المتعاقبة في دولة قطر حققت رفاهية مادية غير مسبوقة، وتطوراً تعليمياً، وتمكيناً مهنياً للمرأة، إلا أنها في المقابل أفرزت تحديات جسيمة مست بنية الأسرة ووظائفها.
- أن التغيرات الاقتصادية وخروج المرأة للعمل تسببت في اختلال التوازن بين متطلبات الوظيفة ورعاية الأسرة، مما أدى لبروز "صراع الأدوار" والضغوط النفسية.
- أن الوفرة المادية أدت إلى تغير جذري في أنماط الاستهلاك، وظهور نزعة استهلاكية مفرطة وغلاء في تكاليف الزواج، مما نتج عنه إرهاق ميزانية الأسرة وتراكم الديون البنكية التي تُعد سبباً مباشراً للعديد من حالات الطلاق، وتأخر زواج الشباب.
- أن التحولات أفرزت ظاهرة سلبية خطيرة تتمثل في الاعتماد المفرط وشبه الكلي على العمالة المنزلية الآسيوية، وتحول دورهن إلى "أمومة أداتية"، مما شوه الهوية اللغوية والثقافية للأطفال وأضعف الروابط العاطفية مع الوالدين.
- أن الدراسات أكدت وجود فجوة قيمية وصراع بين الأجيال داخل الأسرة تفاقم بفعل التكنولوجيا والانفتاح المعولم.

توصيات الأدبيات السابقة:

- **تنظيم العمل:** تعديل قوانين العمل لإلزام القطاعين الخاص والحكومي بتوفير خيارات العمل المرن، والعمل عن بُعد، وزيادة إجازات الأمومة، وإقرار إجازة أبوة ملزمة لتقليل صراع الأدوار.
- **دور الحضانة والعمالة:** إلزام المؤسسات بتوفير دور حضانة مؤسسية تعتمد اللغة العربية، ووضع قوانين صارمة تحد من تدخل العمالة المنزلية في التربية، مع فرض دورات لغوية وثقافية عليها.
- **الحد من الاستهلاك:** تقنين المبالغة في تكاليف الزواج وصالات الأفراح، وتوفير حوافز للملتزمين بالاعتدال، وفرض التثقيف المالي الإلزامي للمقبلين على الزواج.
- **الآليات القانونية:** تفعيل وإلزامية اللجوء للصلح والوساطة الأسرية قبل البت في الطلاق في المحاكم.

ISSN : 2410-1818

خلاصة نقدنا لتلك الأدبيات:

- **غلبة الحلول العلمانية والمستوردة:** تبيّن أن شقاً كبيراً من الأدبيات والتجارب الدولية والإقليمية تعتمد على مرجعيات علمانية ومواثيق دولية (مثل "سيداو")، وتطرح حلولاً تتصادم مع الشريعة الإسلامية، كالمطالبة بإلغاء "القوامة"، أو فرض المناصفة الجبرية المطلقة في الممتلكات بين الزوجين عند الطلاق.
- **غياب ضوابط الاستلهام:** وقعت العديد من الدراسات العربية في فخ الاستنساخ والنقل المباشر للسياسات الغربية دون مراعاة للخصوصية الثقافية والعقدية للمجتمع القطري.
- **تسليع العلاقة الأسرية:** انساقت بعض الدراسات نحو تطبيق نظريات الاقتصاد الرأسمالي البحت على قانون الأسرة، والمطالبة بإلزام الزوج بدفع "أجرة نقدية" لزوجته مقابل أعمالها المنزلية، مما يفرغ الأسرة من محتواها الروحي والمودة.
- **القصور في التأصيل الفقهي :**اكتفت معظم الدراسات بالوصف السوسيولوجي للظواهر الاقتصادية الجديدة (كراتب الخادمة، والسياحة الترفيهية، والمواصلات الإضافية) دون أن تضع تكييفاً فقهياً وقانونياً دقيقاً يفصل فيمن يتحمل هذه الأعباء المستجدة.

توصياتنا بناءً على نقد الأدبيات وتأصيلنا الشرعي، والتي ستُبنى عليها دراستنا المستقبلية إن شاء الله:

- **التعريف الصحيح لمفهوم "القوامة":** نوصي الإفادة من التشريعات والقوانين المتسقة مع الشريعة الاسلامية. وبدلاً من المطالبة بإلغاء نظام "القوامة" بحجة عمل المرأة، نوصي بتفعيل *المفهوم الشرعي الصحيح للقوامة* عبر المناهج والإعلام، بوصفها تكليفاً، ومسؤولية، ورعاية من الزوج، وليست تسلطاً.
- **الاستلهام المشروط من التجارب الدولية:** نوصي بتبني منهجية "الاستلهام المشروط بموافقة الشريعة". فعند استلهامنا لسياسات حماية الأمومة أو الإجازات من الغرب، يجب تطويعها لتكون غايتها *حفظ الفطرة والنسل وتنشئة الأبناء*، وليس تطبيق "المساواة الجندرية التنافسية".
- **التأصيل الفقهي للأعباء المستجدة عبر الصلح:** لدرء الخلافات المالية، نوصي بوضع إطار قانوني مستمد من الشريعة يفرّق بين "النفقة الواجبة شرعاً على الزوج" وبين "الأعباء المالية المستجدة" الناتجة عن خروج الزوجة للعمل. ونقترح إتاحة إبرام "اتفاقيات صلح مالي" اختيارية موثقة مع عقد الزواج لتقاسم هذه الأعباء المستجدة برضا تام تأسيساً على مبدأ استقلال الذمة المالية للزوجة.
- **إحياء "فقه الكد والسعاية" كبديل عن تسليع الأسرة:** لمواجهة النظرة الرأسمالية التي تسلّع الزواج، نوصي بحفظ حق المرأة المادي عبر إحياء فقه "الكد والسعاية" المستمد من الفقه المالكي، وتكييفه ليناسب الواقع القطري. بحيث يراعي القاضي الجهد المالي أو البدني غير المعتاد الذي بذلته الزوجة

ISSN : 2410-1818

في تنمية ثروة الزوج عند الطلاق، لتعويضها بالعدل، دون تحويل منظومة الأسرة إلى مجرد شركة تجارية.

وفي الختام، فإن استقرار الأسرة القطرية وتماسكها المليء بالمودة والرحمة هو صمام الأمان لتحقيق "رؤية قطر الوطنية 2030". ولا سبيل إلى ذلك إلا بابتكار تشريعي منضبط، يستلهم أفضل الممارسات الدولية المتقدمة، ويطوعها لتكون مطابقة قطعاً للشريعة الإسلامية ومحققة لمقاصدها العظيمة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ISSN : 2410-1818

قائمة المصادر والمراجع

أوَّلًا: باللغة العربيّة

الكتب المطبوعة

1. البخاري، عبدالعزيز بن أحمد. (1308هـ). كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. إسطنبول: شركة الصحافة العثمانية.
2. العلمي، عيسى بن علي. (1406هـ). كتاب النوازل. فاس: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمملكة المغرب.
3. ابن قدامة، عبدالله بن أحمد. (1417هـ). المغني (عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو، تحقيق؛ ط.3). الرياض: دار عالم الكتب.
4. مجموعة من المؤلفين. (1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

البحوث المنشورة

1. الإدريسي، م. ج. (2022). أي تمكين اقتصادي للنساء من خلال المادة 49 من مدونة الأسرة. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، (47)، 491-516.
2. بلمليح، سمير. (2004). مدونة الأسرة: بين رهانات أطراف "اللعبة السياسية" وخطورة التحديات السوسيو اقتصادية. مجلة مسالك في الفكر والسياسة والإقتصاد، (1)، 18-21.
3. باي، آمال. (2024). أثر التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على تفعيل أنماط الاتصال الأسري وتقليص العنف الموجه ضدها. مجلة الأسرة والمجتمع، 12(1)، 178-195.
4. بوساحية، السايح. (2017). التوجه العالمي نحو قانون أسرة دولي. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (6)، 125-159.
5. بوكايس، سمية. (2018). المساواة بين الزوجين في النفقة: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري والتونسي. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 205-215.
6. بن الحسن، بدران مسعود، وزوزو، فريدة الصادق عمر. (2024). ضغوط العمل وأثرها على التفكك الأسري- مدينة الدوحة نموذجا. *سلسلة الندوات والأيام الدراسية، ع69*، 434 - 514.
7. توفيق، سميحة كرم، والبوفلاسة، مريم ماجد. (1996). دراسة لمسؤوليات الأب في تربية الأبناء لدى عينة من الآباء القطريين. *علم النفس، س10، ع39*، 120 - 137.
8. التويمي، بلال مسعود عبدالغفار. (2023). دور منحة الزوجة والأبناء في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة الليبية: دراسة تقييمية للتشريعات الصادرة بخصوصها من "2013م - 2014م". مجلة التربوي، (22)، 305-315.

ISSN : 2410-1818

9. جمعة، مصطفى سعد. (2024). اقتصاديات الأسرة المسلمة: حكم استحقاق المرأة أجرة على أعمال البيت وشؤون الأسرة "دراسة فقهية معاصرة". مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، 36(4)، 1254-1305.
10. جوادي، شمس الدين، ويخلف، مسعود. (2021). استقلالية الذمة المالية للزوجة في التشريع الجزائري بين تكريس قانون الأسرة وحماية قانون العقوبات. مجلة آفاق علمية، 13(2)، 519-534.
11. حسن، محمد صديق محمد. (1999). الأدوار الجديدة للمرأة في ظل عالم متغير: المرأة العاملة والموازنة بين العمل والبيت (الحلقة الثانية). *مجلة التربية، س 28، ع 130*، 56 - 67.
12. الحلبي، نجلاء فاروق. (2009). السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الزواجي. *مجلة بحوث التربية النوعية، ع 15*، 380 - 424.
13. خليفة، بتول محيي الدين صالح، وهيئة التحرير. (2002). بعض مشكلات صراع الدور لدى المرأة القطرية العاملة وعلاقته بالتوافق النفسي للأم والأولاد. *مجلة العلوم التربوية، ع 1*، 225 - 229.
14. الرميحي، منيرة سعيد راشد سعيد. (2022). أثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية. *مجلة كلية الآداب بقنا، ع 54*، 180 - 103.
15. سركز، الطاهر العربي. (2020). الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية: دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة كلية التربية العجيلات. مجلة كلية الآداب، (29)، 303-338.
16. الشريف، شريف محمود أحمد. (2006). دور الإعلام في دعم التماسك الأسري في ندوة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة. *مجلة التربية، س 35، ع 158*، 44 - 54.
17. العتيبي، أفراح فرحان، الهاجري، نورة حمد، الصلابي، سارة علي، وملكاوي، أسماء حسين. (2023). واقع الأسرة القطرية والتحديات التي تواجهها: دراسة نوعية عبر الأجيال. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 7، ع 2*، 67 - 87.
18. عارف، أ.، والكحلوت، د. (2015، 30 مارس). رصد سياسات التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي [ورقة عمل]. الحلقة النقاشية "نحو توازن أفضل بين الأسرة والعمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، معهد الدوحة الدولي للأسرة، الدوحة، قطر.
19. العتيقي، عبد الله سالم، والرشيدي، عبد الله عويد. (2025). أثر عمل الزوجة في مشاركة الأعباء المالية المستجدة بين الزوجين: دراسة فقهية مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الكويتي. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 13(2)، 1-58.
20. عيساوي، فاطمة. (2022). جريمة الاستيلاء على أموال الزوجة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 11(2)، 545-566.

ISSN : 2410-1818

21. عياشي، ج. (2021). الأحكام القانونية للمنح العائلية المخصصة للمحضون. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 10(2).

22. عساف، محمد مطلق، وأبو صبيح، طلب عبدالفتاح. (2022). المقاصد الحاجية في آثار عقد الزواج. *مجلة جامعة الاستقلال. ع7(2)*، 155-174.

23. العطية، أسماء عبدالله محمد. (2006). إدراك الأمن النفسي من الوالدين وعلاقته ببعض أبعاد تقدير الشخصية لدى أطفال المرحلة المتأخرة القطريين وغير القطريين. *مجلة كلية التربية، مج 16، ع 3*، 274 - 342.

24. العودة، وجدان. (2013). السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة وعلاقته بالتوافق الأسري. *مجلة بحوث التربية النوعية، ع32*، 99-143.

25. الغانم، كلثم علي الغانم. (1999). المرأة والتنمية في المجتمع القطري: دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س 24، ع 95*، 123 - 155.

26. الفجال، عادل عبدالحميد. (2020). أثر الصلح في تسوية المنازعات المالية المترتبة على عقد الزواج: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 35(4)، 1708-1831.

27. قاسم، عائشة محمد. (2025). حق الكد والسعاية: دراسة تأصيلية في الفقه المالكي. *مجلة الشريعة والقانون بالدقهلية، 31(1)*، 825-876.

28. القطني، رجاء. (2023). الحماية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بين دسترة المبدأ ورهان التنزيل: دراسة في الواقع المغربي والفرنسي. مجلة الأبحاث والدراسات القانونية، (26)، 143-156.

29. كنعيت، محمد. (2015). مدى أحقية الزوج في مال الزوجة مقابل السماح لها بالخروج للعمل: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 8(1)، 465-480.

30. الكاظم، أمينة علي. (1993). أضواء على محاضرة: العمالة الأسيوية وأثرها على الثقافة القطرية. *مجلة التربية، س 22، ع 104*، 263 - 265.

31. الكاظم، أمينة علي. (1993ب). تأثير العمالة الوافدة على التنشئة الاجتماعية للطفل القطري. *شؤون اجتماعية، مج 10، ع 37*، 5 - 28.

32. الكبيسي، فاطمة علي. (2017). الأبعاد الاجتماعية للشراكة في الأسرة القطرية. *المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ع1*، 13 - 35.

33. الكعبى، ابراهيم محمد. (2015). تطوير نموذج لحل الخلافات الأسرية في المجتمع القطري: من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية. *مجلة دراسات وأبحاث، ع19*، 467 - 486.

ISSN : 2410-1818

34. ملّاك، سونيا. (2019). الآثار القانونية لحصار دولة قطر على الأسرة. المجلة الدولية للقانون، 2019(العدد المنتظم الثاني)، 177-199.
35. منيوة، محمد. (2020). البعد الاقتصادي لمدونة الأسرة بالمغرب. مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، ع3، 456-472.
36. مسرة، ف. (2018). إشكالات النفقة بين القانون والممارسة. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (22)، 41-50.
37. ندا، عزيزة علي. (2019). أثر عمل المرأة في النفقة بين الفقه والقانون. مجلة العلوم الإسلامية، 2(2)، 26-53. هلالي، م. (2024). قراءة في القانون رقم: 24-01 المتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة في الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11(2)، 980-1001.

الرسائل العلمية غير المنشورة

38. برمان، سعيد محمد. (2021). أثر العمالة الوافدة السلبي على المجتمع القطري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حمد بن خليفة، الريان، قطر.
39. الكربي، جمعة صالح. (2017). قوامة الرجال على النساء في كتب التفسير: دراسة تحليلية تطبيقية على المجتمع القطري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قطر، الدوحة، قطر.

النصوص التشريعيّة والقانونيّة

40. قانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية، الجريدة الرسمية القطرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 23 نوفمبر 2016.
41. قانون رقم (22) لسنة 2006 بإصدار قانون الأسرة، الجريدة الرسمية القطرية، العدد 8، الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2006.
42. الظهير الشريف رقم 1.04.22 صادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5184، بتاريخ 14 ذي الحجة 1424 (5 فبراير 2004)، ص 418، المادة 49.

المصادر الأخرى

43. الأمانة العامة للتخطيط التنموي. (2008). رؤية قطر الوطنية 2030. الدوحة، قطر.
44. الأمانة العامة للتخطيط التنموي. (2018). استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022. الدوحة، قطر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي.
45. معهد الدوحة الدولي للأسرة. (2019). التوازن بين العمل والأسرة: التحدّيات والتجارب والآثار المترتّبة على الأسرة في قطر. الدوحة.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: باللغة الإنجليزية

الكتب المطبوعة

1. Al Khalifa, A.b.H., Al Saleh, A., Al Kubaisi, F. (2024). The State of Marriage in the Arab Gulf States: The UAE, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, Qatar, and Kuwait. In: Aref, A., Rahman, M.M. (eds), The Handbook of Marriage in the Arab World. Gulf Studies, vol 17. Springer, Singapore.
2. Cochrane, L., & Al-Hababi, R. (2023). Sustainable Qatar. In L. Cochrane & R. Al-Hababi (Eds.), Sustainable Qatar (pp. 1–15). Springer.

البحوث المنشورة

3. Abokhodair, Norah et al. (2016). Privacy and Twitter in Qatar: traditional values in the digital world. Proceedings of the 8th ACM Conference on Web Science (WebSci '16). Association for Computing Machinery, New York, NY, USA, 66–77.
4. Al-Ammari, B., & Romanowski, M. H. (2016). The impact of globalisation on society and culture in Qatar. Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities, 24(4), 1535–1556.
5. Al-Balam, N.M. and Raza, S.A. (2009). Impact of family responsibilities on career success among employees working in the semi-government sector in the state of Qatar. Int. J. Arab Culture, Management and Sustainable Development, Vol. 1, No. 2, pp.208–223.
6. Alsamara, M., Mrabet, Z., Mimouni, K., & Barkat, K. (2025). The effects of mega-events on government spending multipliers: Evidence from the Qatar 2022 FIFA World Cup. In S. Elbanna (Ed.), The FIFA World Cup Qatar 2022 (pp. 95–106). Springer.
7. Al-Sulaiti, A.; Hamouda, A.M.; Al-Yafei, H.; Abdella, G.M. (2024). Innovation-Based Strategic Roadmap for Economic Sustainability and Diversity in Hydrocarbon-Driven Economies: The Qatar Perspective. Sustainability 2024, 16, 3770.
8. El-Haddad, P. (2004). Major Trends Affecting Families In The Gulf Countries.
9. Golkowska, Krystyna. (2014). Arab Women in the Gulf and the Narrative of Change: the Case of Qatar. International Studies. Interdisciplinary Political and Cultural Journal. 16.
10. Khalifa, B., Nasser, R. (2015). The Closeness of The Child to The Domestic Servant and Its Mediation by Negative Parenting Behaviors in An Arab Gulf Country. The Journal of Developing Areas, Volume 49, Number 6, 2015 (Special Issue), pp. 497-504.

ISSN : 2410-1818

11. Lari, Nora. (2023). Perceived parenting styles and child personality: A Qatari perspective, Cogent Social Sciences, 9:1.
12. Mohamed A, Salmon C, Faizi B and Tok ME. (2025). From crisis to resilience: food security policy development in Qatar. Front. Sustain. Food Syst. 9:1446264.
13. Mehdizadeh, N. (2013). Measures to promote work-family reconciliation in the MENA region: Parental leave, childcare and good practices. DIFI Family Research and Proceedings, 2013.
14. Olivetti, C., & Petrongolo, B. (2017). The economic consequences of family policies: Lessons from a century of legislation in high-income countries. Journal of Economic Perspectives, 31(1), 205–230.
15. Roylance, S., & Barlow, M. (2015). Policies affecting Arab family formation. DIFI Family Research and Proceedings, 2015(8).
16. Shehzad S. (2015). Socioeconomic, demographic, housing and health conditions of Qatari women by status of marriage and implications for family policies, DIFI Family Research and Proceedings 2015:9.
17. Tsaoussi, A. (2008). The economics of family law. In A. N. Hatzis (Ed.), Economic analysis of law: A European perspective https://ssrn.com/abstract=1116386

الرسائل العلمية غير المنشورة

18. Al-Kaabi, Ibrahim Mohammed. (2004). Childcare in the State of Qatar. PhD Thesis. University of Leicester.
19. Al-Kaabi, Alya Hamad. (1987). The effect of education and work on women's position in Qatar. Masters thesis, Durham University.
20. Ali, Fatema Mohamed. (2020). The Impact of Economic Transformations on the Development of the Status of Women in the Arabian Gulf: The Case of Qatar and Bahrain. PhD Thesis. Qatar University.

المصادر الأخرى

21. Doha International Family Institute. (2022). The state of Qatari families: Strengths and challenges.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلـوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59